



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة كربلاء - كلية الإدارة والاقتصاد
المؤتمر العلمي السادس عشر 2023



تحليل ممارسات إدارة الأرباح لشركات القطاع الزراعي في العراق وفق نموذج Miller دراسة تطبيقية للمدة 2015 – 2017

* أ.م.د. ندى سلمان حبيب العزاوي

Nada Salman Habeb

Nada.salmam@coagri.uobagdad.edu.iq

** م.م. سناء جاسم محمد

Sana'a Jasim Mohammed

*** مريم بهاء الدين بابات أديب

Maryam baha'a-Aldeen

* جامعة بغداد / كلية علوم الهندسة الزراعية / قسم الاقتصاد الزراعي

** جامعة بغداد / كلية علوم الهندسة الزراعية / قسم الاقتصاد الزراعي

*** الجامعة العراقية / كلية الإدارة والاقتصاد / طالبة ماجستير قسم المحاسبة

الملخص

هدف البحث إلى تحليل إدارة الأرباح في الشركات القطاع الزراعي المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، باستخدام نموذج Miller لتحليل القوائم المالية للشركات عينة البحث للمدة 2015 – 2017، وقد توصل البحث إلى ان جميع الشركات الزراعية العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية تمارس إدارة الأرباح ولكن بدرجات مختلفة وبتجاهات مختلفة ، حيث إن نصف الشركات عينة البحث تُدير أرباحها من خلال تعظيم الأرباح المُتعتمد ، أما النصف الآخر فتُدير أرباحها من خلال تدنية الأرباح المُتعتمد، وقد أوصى البحث هيئة الأوراق المالية بإصدار القوانين التي تحد من ممارسات إدارة الأرباح ، وضرورة تطوير مكاتب التدقيق مهاراتهم لطرق الكشف عن ممارسات إدارة الأرباح .

الكلمات الافتتاحية : إدارة الأرباح ، الشركات الزراعية ، نموذج Miller

Abstract

The study aimed to analyze profits management in the agricultural sector companies listed in the Iraq Stock Exchange, using the Miller model to analyze the financial statements of the study sample companies for the period 2015-2017. To different degrees and in different directions, as half of the study sample companies manage their profits through intentional profit maximization, while the other half manages their profits through intentional profit minimization. The study recommended the Securities

Commission to issue laws that limit profit management practices. and the need for audit offices to develop their skills Methods for detecting earnings management practices.

المقدمة

تحدث إدارة الأرباح عندما يقوم المديرون بهيكلة المعاملات لتعديل التقارير المالية لتضليل أصحاب المصلحة بشأن الأرقام المحاسبية المعلن عنها، فتحدد القيمة الحقيقية للشركات أمر بالغ الأهمية لأصحاب المصلحة، وتشمل مؤشرات المحاسبة التقليدية لقياس أداء الشركة العائد على الأصول وعائد السهم والعائد على حقوق الملكية و يتم إنشاء هذه القياسات من البيانات المالية التي تتبع مبادئ المحاسبة المقبولة عمومًا (GAAP) ، والتي تتطلب إعداد البيانات المالية بشكل سليم.

قبل الخوض في ماهية إدارة الأرباح ، ينبغي تحديد ماهي الأرباح ، فالأرباح هي أرباح الشركة. حيث ينظر المستثمرون والمحللون إلى الأرباح لتحديد جاذبية سهم معين، عادة ما يكون لدى الشركات التي لديها توقعات أرباح ضعيفة وأسعار أسهم أقل من تلك التي لديها احتمالات جيدة، وأن قدرة الشركة على جني الأرباح في المستقبل تلعب دورًا مهمًا للغاية في تحديد سعر السهم وقيمة الشركة.

المحور الأول

أولاً: منهجية البحث:

مشكلة البحث

على الرغم من أن الشركات تعد قوائمها المالية وفق متطلبات المعايير المحاسبية والتي تهدف إلى سلامة وموضوعية القياس المحاسبي، والعدالة في العرض والإفصاح ، إلا أن هذه المعايير مانتزال تعطي لإدارة الشركة المرونة في الاختيار ما بين البدائل في السياسات والإجراءات والطرق المحاسبية ، مما يتيح إمكانية استغلال هذه المرونة من الإدارة في محاولة منها للتلاعب في النتائج المالية والتي تتلاءم مع تحقيق أهدافها، باعتبار أنها تمثل نوعاً من استغلال الفرص للتحسين من صورة وقيمة الشركة. وبناءً على ما سبق يمكن صياغة مشكلة البحث من خلال التساؤل الآتي:

هل تقوم الشركات الزراعية العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية بممارسة إدارة الأرباح ؟

أهمية البحث

يتمتع العراق بمقومات البلد الزراعي ، مما يستوجب التوجيه والتشجيع للاستثمار في هذا القطاع ليكون له دور في دعم الدخل القومي وتحقيق الاستدامة في جوانبها البيئية والاجتماعية والاقتصادية، ولتشجيع الاستثمار في هذا القطاع فلا بد من توفير البيانات والمعلومات المالية ذات التمثيل صادق التي يعتمد عليها المستثمرون في اتخاذ القرار الاستثماري، من هنا تبرز أهمية البحث في توفير تقييم لمدى ممارسة الشركات الزراعية العراقية للتلاعب بالتقارير المالية من خلال إدارة الأرباح .

هدف البحث

هدف البحث إلى :

1. تحديد ودراسة الإطار المفاهيمي لإدارة الأرباح .

2. التعريف بمؤشر Miller

3. دراسة مدى وطبيعة ممارسة الشركات الزراعية العراقية لإدارة الأرباح .

فرضية البحث

يقوم البحث على فرضية مفادها:

تمارس الشركات الزراعية العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية إدارة الأرباح

مجتمع وعينة البحث

يتمثل مجتمع البحث بالشركات الزراعية المتداولة في سوق العراق للأوراق ، نظرا لأهمية هذا القطاع في الاقتصاد الوطني ، لكون العراق يعد بلدا زراعيا يمكن ان يستغل بالشكل الصحيح لتوفير رديف للإيراد الريعي الذي يعتمد عليه العراق من القطاع النفطي ، أما عينة البحث فتمثلت بجميع الشركات الزراعية المتداولة في سوق العراق للأوراق المالية والبالغ عددها ستة شركات ، حيث اختير العينة بشكل قصدي فضلا عن توفر التقارير المالية للمدة من 2015 - 2017 للشركات عينة البحث.

منهج البحث

اعتمد البحث الحالية المنهج الوصفي والتحليلي في جانبها النظري من خلال الاعتماد على البحوث والدراسات لتحقيق أهداف البحث بالمقابل فقد اعتمد البحث على المنهج الاستقرائي التحليلي في الجانب العملي من خلال تحليل القوائم باستخدام أنموذج ملير .

مصادر البيانات والمعلومات

اعتمد البحث الحالية على المصادر المتمثلة بالبحوث والرسائل المحلية والعربية والأجنبية، فضلا عن اعتماد البحث على الذشرات و التقارير المالية للشركات المحلية عينة البحث للفترة 2015 - 2017 (وهي احدث بيانات تم الحصول عليها من سوق العراق للأوراق المالية).

ثانيا: الدراسات السابقة

دراسة (الداكور و عابد ، 2009) أثر السياسات المحاسبية لإدارة المكاسب على أسعار أسهم الوحدات الاقتصادية المتداولة ، في سوق فلسطين للأوراق المالية (دراسة تطبيقية)

سعت البحث إلى قياس تأثير تبني الإدارة لاستراتيجية إدارة المكاسب على أسعار الأسهم المتداولة في سوق فلسطين للأوراق المالية. وقد اختار الباحثان جميع الوحدات الاقتصادية التي يتم تداول أسهمها في السوق للفترة ما بين 2004م حتى 2006م . وحيث قسمت الوحدات إلى قسمين: الأول تمثل بالوحدات الاقتصادية التي ارتفعت أسعار أسهمها عن سعر إصدارها حيث بلغت 14 وحدة ، والقسم الثاني هي الوحدات الاقتصادية التي انخفضت أسعار أسهمها عن سعر إصدارها حيث بلغت 8 وحدات، واستخدمت الأساليب الإحصائية لتحليل البيانات واختبار الفرضيات. وتوصل البحث إلى أن تبني إدارة الوحدة الاقتصادية لإستراتيجية إدارة المكاسب له تأثير على أسعار الأسهم في سوق فلسطين للأوراق المالية، و قد تلجأ إدارة الوحدات الاقتصادية إلى إستراتيجية إدارة المكاسب بإتباع سياسات محاسبية لها تأثير على استقرار الدخل وذلك للعديد من الدوافع التي أهمها مصلحة، الإدارة، فضلا عن دوافع

المصالح الضريبية وتفادى التكاليف السياسية وتكاليف عقود الدين. وأهم التوصيات للدراسة هو العمل على إصدار قوانين جديدة تسمح بإدخال أدوات مالية إلى السوق غير موجودة من قبل.

دراسة (اللوزي ، 2013) اثر ممارسة إدارة الأرباح على أسعار الأسهم (دراسة اختبارية على الشركات الصناعية المساهمة المدرجة في بورصة عمان)

سعى البحث إلى تحليل إدارة الأرباح في الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان وتأثيره على سعر السهم لهذه الشركات في السوق المالي، اعتماد المنهج الوصفي التحليلي بهدف الوصول إلى أهداف البحث.

وأشارت النتائج البحث بأن أكثر من نصف الشركات الصناعية عينة البحث تمارس إدارة الأرباح ، وأوصى البحث بضرورة توسيع تطبيق إدارة الأرباح لدى جميع الشركات الصناعية، لارتباط ذلك بالأداء المالي للشركات أهمية الاستعانة بخبرات مكاتب التدقيق الكبيرة لارتباط ذلك بالتطبيق المناسب لإدارة الأرباح .

دراسة (نور الله و العواوودة ، 2016) إدارة الأرباح وأثرها على جودة الأرباح المحاسبية : دراسة اختبارية على الشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة.

تعرض البحث إلى تحديد مدى ممارسة الشركات الأردنية لإدارة الأرباح ، ومدى تأثير ممارسات إدارة الأرباح على جودة الأرباح المحاسبية المعلنة. وعينة البحث تمثلت بـ (20) شركة صناعية أردنية مساهمة عامة مُدرجة في بورصة عمان خلال المدة 2005-2012. وكان المتغير التابع هو جودة الأرباح ، والمتغيرات المستقلة هي إدارة الأرباح ومتغيرات ثلاثة ضابطة متمثلة بحجم الشركة ونسبة المديونية ومعدل العائد على الأصول. حيث توصل الباحثون إلى انخفاض جودة الأرباح لدى الشركات الصناعية الأردنية بشكل عام وإن هنالك ممارسة للشركات الصناعية الأردنية لإدارة الأرباح لتخفيض الربح. وتم التوصية بضرورة وضع سياسات ومبادئ ومعايير محاسبية لضمان عدم تمكن الشركات باستغلال المرونة فيها للتلاعب بأرباحها.

دراسة (جبار ، 2016) دوافع ووسائل تبني الإدارة لممارسات إدارة الأرباح المحاسبية وسبل الحد منها (دراسة تطبيقية لعينة من الشركات العراقية)

بحثت البحث مدى ممارسة إدارة الأرباح في الشركات العراقية ومخاطرها والتعرف على طبيعة تلك العمليات ومؤشراتها والأساليب المتبعة في ممارستها والآثار المترتبة عليها وقد أظهرت البحث قيام إدارات الشركات بعمليات ممارسة إدارة الأرباح بدرجة كبيرة وان تفاوت تركيزها ومدتها بين تلك الشركات، وتم الإشارة إلى خطورة هذه الظاهرة على أداء هذه الشركات.

جميع الدراسات السابقة بينت اثر ممارسة إدارة الأرباح على الوحدة الاقتصادية سواء على أسعار الأسهم او على جودة الأرباح وكذلك الوقوف على دوافع هذه الممارسة وسبل الحد منها ، في حين ركز البحث الحالي على اختبار مدى ممارسة إدارة الأرباح في البيئة المحلية باستخدام نموذج Miller.

المحور الثاني - الجانب النظري

أولاً: إدارة الأرباح

البيانات المالية المدرجة في القوائم المالية هي المصدر الرئيس لمساعدة مستخدم القوائم المالية وأصحاب المصالح في اتخاذ وترشيد القرارات الاستثمارية والاقتصادية، فسلامة هذه البيانات ودقتها من أهم المدخلات في عملية اتخاذ القرار (Zalloum et al., 2013: 27).

❖ مفهوم إدارة الأرباح

ذكر مصطلح إدارة الأرباح في ادبيات المحاسبة في الثمانينات من القرن الماضي، حيث واجهت الوحدات الاقتصادية صعوبات في فترة الركود في بداية الثمانينات، وكان هناك ضغط لخلق أرباح أعلى في الوقت الذي من الصعب تحقيق أية أرباح وعندما اكتشفت الوحدات الاقتصادية بأن القوانين تطلب منك ما لا تستطيع فعله وليس ما تستطيع فعله، فإذا كنت لا تستطيع ان تكسب الأرباح فإنك تستطيع على الأقل أن تخلقها (مطر والحلبي، 2009، 7):

تتم إدارة الأرباح بقيام المديرين باستخدام الحكم الشخصي في إعداد التقارير المالية وعند إعادة هيكلة العمليات لتعديل التقارير المالية بهدف تضليل المساهمين فيما يتعلق بالأداء الاقتصادي للشركة أو للقيام بإبرام صفقات وتعاقدات تعتمد على الأرقام المحاسبية (Healy and Wahlen، 1999).

فإدارة الأرباح هي عملية لأخذ خطوات مدروسة مقيدة بالمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، لإنجاز المستوى المطلوب من الأرباح الظاهرة في القوائم المالية (Davidson et al., 1987). فهي محاولة من الإدارة للتأثير في الأرباح المعلن عنها، أو التلاعب بها باستخدام أساليب محاسبية معينة، مثل الاعتراف ببند استثنائية على أنها غير استثنائية، وتأجيل أو تعجيل الاعتراف ببعض المصروفات أو الإيرادات، أو استخدام أساليب أخرى مصممة للتأثير في أرباح المدى القصير (Mrchael et al، 2007: 65).

ويقصد بإدارة الأرباح محاولة الإدارة للتلاعب في الأرباح ، لتحقيق أفكار مُقدمة عن الأرباح المتوقعة مثل توقعات المُحللين الماليين أو التوقعات المستقبلية للإدارة عن الأرباح أو استمرار تحقيق بعض اتجاهات المكاسب، ويهدف تحقيق التوقعات المحددة للأرباح إلى (حماد، 2004: 56):

- تشجيع المستثمرين لشراء الأوراق المالية للوحدة الاقتصادية.

- رفع القيمة السوقية للوحدة الاقتصادية في المدى الطويل.

- رفع مكافأة وحوافز الإدارة.

فإدارة الأرباح هي ممارسة تستخدم لتضليل المستخدمين بشكل عام والمستثمرين بشكل خاص (Al-azzawi et al، 2019: 2901).

❖ أشكال ممارسات إدارة الأرباح

<http://www.aspu.edu.sy/laravel-filemanager>

أساليب إدارة الأرباح هي جميع اختيارات الإدارة للتسويات المطلوبة وفقاً لأساس الاستحقاق، سواء كانت تلك التي تؤدي إلى زيادة الأرباح أو تقلل منها، أو تمهيداً خلال عدد من السنوات، بهدف تحقيق منافع خاصة أو إيصال معلومات ملائمة للمستثمرين، أو كان ذلك الأمر يتم بمنتهى سوء النية كما وصف من قبل المحاسبة الإبداعية

Creative Accounting

1. تمهيد الدخل Income Smoothing

تحاول الإدارة تقليل التباين في الأرباح المحاسبية التي تفصح عنها. فهي تفصح عن أرباح محاسبية مستهدفة مسبقاً، عبر فترات محاسبية عن طريق اختيار السياسات المحاسبية التي تحقق لها هذه الغاية، بزيادة الأرباح إذا كانت أقل مما هو مستهدف أو تقليلها إذا كانت أكبر. فتمهيد الدخل هو سلوك معتمد من قبل الإدارة، لمعالجة التقلبات التي قد تحدث في رقم الربح عن ذلك الذي يعدّ طبيعي من وجهة نظر الوحدة الاقتصادية، رغبة منها في تدنيه الانحرافات غير العادية في رقم الربح وذلك من خلال اختيار سياسات محاسبية معينة ضمن مجموعة المبادئ المحاسبية المتعارف عليها (Wallace)، (1991: 934).

هناك مفهومان لتمهيد الدخل: تمهيد الدخل الحقيقي وتمهيد الدخل غير الحقيقي (المحاسبي):

أ - تمهيد الدخل الحقيقي يتعلق بتمهيد الصفقات أو التمهيد الاقتصادي، إذ إنه يتضمن تغييراً اقتصادياً حقيقياً في أداء المنشأة يؤثر بشكل فعلي على الأرباح المحاسبية. إذ أنه يمكن للمنشأة أن تقوم بتمهيد الدخل من خلال تحويل قرارات الإنتاج والاستثمار إلى نهاية السنة، اعتماداً على معرفتها بكيفية أداء المنشأة في ذلك الوقت. من منظور التعاقد الكفاء والإدارة غير الراغبة بالمخاطر، فإن تمهيد الدخل الحقيقي يمكن أن ينتج من خلال السلوك الرشيد للمنشأة، الذي لا يتضمن تضليل لأي طرف.

ب - تمهيد الدخل المصطنع أو التمهيد المحاسبي، فهذا النوع يمثل تدخل الإدارة من خلال الاختيار المحاسبي للتقرير عن الأرباح المحاسبية بما يتماشى مع رغباتها في تمهيد الدخل، وذلك دون حدوث تغيير اقتصادي حقيقي في أداء المنشأة.

يعدّ الاهتمام بسرية الأعمال أحد الدوافع التي تخلق دوافع للإدارة لتمهيد الدخل. فالأداء الضعيف يزيد من احتمال استبعاد الإدارة (تغييرها)، والأداء الجيد في السنة الحالية لن يعوض الأداء الضعيف مستقبلاً لذلك عندما يكون أداء المنشأة ضعيفاً ينشأ لدى الإدارة لاختيار الإجراءات المحاسبية التي تُسهم في تحويل الأرباح المستقبلية إلى الفترة الحالية، لتفادي احتمال استبعادها، والعكس بالعكس.

2. المحاسبة الإبداعية: Creative Accounting

*الإبداع يكون في التحايل والتلاعب وتضليل مستخدمي المعلومات المحاسبية (المستثمرين)

* اطلق هذا المصطلح من خارج الوسط الأكاديمي والتنظيمي للمحاسبة. فهؤلاء يرون أن السوق والمستثمرين فيه مخدوعون بالأرقام المحاسبية التي تتعرض لما يشبه عملية طهو (Cooking) للمعلومات في الدفاتر المحاسبية، بحيث تظهر الأرقام المحاسبية لتلبي رغبات معينة أكاديمياً، تم تعريف المحاسبة الإبداعية بأنها "عملية التلاعب بالأرقام المحاسبية من خلال أخذ صفة الغموض في القواعد المحاسبية واختيار ممارسات الإفصاح والقياس من بين هذه القواعد، لتحويل القوائم المالية عما هي عليه لجعله بالشكل الذي يرغب بها معدي هذه القوائم". وتشير المحاسبة الإبداعية إلى طرق إبداعية لتقديم الحسابات، هذه الطرق تتحرف عن روح قوانين المحاسبة. ومع ذلك، فهي ليست غير قانونية، الهدف منها هو جعل الشركة تبدو أكثر صحة من الناحية المالية مما هي عليه بالفعل، فتتبع ممارسات المحاسبة الإبداعية لوائح وقوانين الدولة، ومع ذلك، فهي تحيد عما قصده واضعو تلك القوانين، ويشير إليها بعضهم على أنها محاسبة مبتكرة، أو محاسبة صارمة، أو تزيين النواذ.

<https://marketbusinessnews.com/financial-glossary/creative-accounting-definition-meaning>

فالمحاسبة الإبداعية تقترب من مفهوم إدارة الأرباح القائم على أن الشركات تقوم بإرباحها لتحسن صورة قوائمها المالية قبل أن تتم عملية عرض أوراق مالية على المستثمرين، أو لزيادة تعويضات أو مكافآت الإدارة أو لتجنب مخالفة عقود الإقراض أو التخفيض تكاليف التنظيم إلخ.

ويمكن بشكل عام تقسيم إدارة الأرباح إلى نوعين: (Mrchael et al, 2007: 67) الإدارة الجيدة للأرباح وهي إدارة الأرباح التشغيلية عندما تتخذ الإدارة قرارات اختيارية من شأنها الحفاظ على أداء مالي مستقر. والإدارة السيئة للأرباح تخفي الربح التشغيلي الحقيقي من خلال وضع بعض المحددات الاصطناعية أو استخدام تقديرات غير معقولة على سبيل المثال تخفيض أو زيادة تقديرات مخصص الديون المشكوك فيها.

❖ تقنيات إدارة الأرباح

يوجد عدد من التقنيات التي تستخدمها الإدارة للتأثير على الأرقام المحاسبية. ويمكن حصر تقنيات إدارة الأرباح بثلاث مجموعات أساسية كما يلي: (جبار ، 2016 : 11) المجموعة الأولى (ممارسات إدارة الأرباح ضمن إطار مبادئ المحاسبة المقبولة عموماً): تتمثل بالتقنيات التي تعمل على استغلال المرونة في مبادئ المحاسبة المقبولة عموماً كالاختيار بين طرق تقييم المخزون أو الاختيار بين طرق اندثار المخزون أو ممارسة بعض التقديرات والاحكام ... إلخ. فحسب Wilkens & Bauwhede "مرونة مبادئ المحاسبة المقبولة عموماً تسمح في المفاضلة بين الطرق والأساليب المحاسبية وحالات التقدير الشخصية لبعض عناصر القوائم المالية لإعطاء الشركات المجال لإعداد القوائم المالية بصورة تعكس

أداءها الاقتصادي الحقيقي إلى أقصى حد ممكن، لكن هذه المرونة يتم استغلالها من الإدارة للتلاعب برقم الربح المعلن عن (Wilkins & Bauwhede, 2003:5).

المجموعة الثانية (إدارة الأرباح ليس ضمن إطار مبادئ المحاسبة المقبولة عموماً):

تتمثل بكل العمليات التي لا تلتزم بمبادئ المحاسبة المقبولة عموماً وتتضمن عمليات احتيالية، وهذه التقنيات على الأغلب تستخدمها الشركات التي سبق لها أن قامت بإدارة أرباحها من خلال استغلال المرونة الموجودة في المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً، ومن أمثلة هذه الممارسات الاعتراف المبكر بالإيرادات كالاقرار بالإيراد عند شحن البضاعة.

المجموعة الثالثة (إدارة الأرباح الحقيقية):

تتمثل بالعمليات الحقيقية التي تسعى إلى التأثير على رقم مبلغ الربح المعلن عنه، ومن الأمثلة على ذلك، إدارة المصاريف الاختيارية كمصاريف البحث والتطوير، واختيار توقيت بيع بعض أصول الشركة.

وبهذا يمكن أن تكون عمليات التلاعب في EM إما قائمة على المحاسبة أو قائمة على العمليات بطبيعتها (Crumbley et al, 2003:30). تشمل التلاعبات في EM القائمة على المحاسبة، على سبيل المثال، تغيير أساليب المحاسبة؛ زيادة الأرباح لتلبية هدف الميزانية؛ أو التغيير في التقديرات المحاسبية. يمكن أن تشمل هذه احتياطات الديون المعدومة، وعمر الأصول القابلة للاستهلاك، وتقادم المخزون. يعد EM القائم على المحاسبة انتهاكاً للجودة الخاصة بالقرار المقصود بها مبدأ المطابقة، حيث يتم الاعتراف بالمصروفات في نفس الفترة مع الإيرادات ذات الصلة (Spiceland et al, 2004: 57). قد تشمل عمليات التلاعب بـ EM القائمة على العمليات ما يلي: تسريع الإنتاج؛ تسريع المبيعات أو تخزين مخزون فائض ليس مطلوباً حتى وقت طويل من العام التالي. تؤثر المستحقات على الأرصدة في بعض حسابات الميزانية العمومية مثل الذمم المدينة والمخزون والحسابات الدائنة، إلى جانب حسابات الأصول والمطلوبات المستحقة الأخرى المحتملة. تنعكس التعويضات المؤثرة على الأرصدة في حسابات الميزانية العمومية في حساب الدخل أو المصروفات (Horngren, et al., 2002). البساطة الأساسية لمحاسبة القيد المزدوج تسمح بأنشطة EM، ولكن هذه البساطة أيضاً هي التي تكشف المشكلة عندما يجب استمرار النشاط.

يشير Chou, et al., (2006) أيضاً إلى الاستحقاقات قصيرة الأجل باعتبارها أسهل في إدارتها؛ نظراً لأن الخيارات المحاسبية المرتبطة بالمستحقات قصيرة الأجل تتم على فترات زمنية أقصر، حيث إن الاستحقاقات قصيرة الأجل هي خيارات محاسبية مع تعديلات على الأصول قصيرة الأجل، مثل التغيير في حسابات القبض. يحدد (Visvanathan, 2006: 13) بوضوح تكوين TA (إجمالي المستحقات) على أنه المستحقات الحالية والمستحقات طويلة الأجل (الاستهلاك والاضرائب المؤجلة)، وتتكون المستحقات الحالية من التغيير في الذمم المدينة، والتغيير في المخزون، والتغيير في الحسابات الدائنة والمطلوبات المستحقة، والتغيير في ضرائب الدخل المستحقة، فضلاً عن التغيير في الأصول المتداولة الأخرى والمطلوبات المتداولة.

وأخيراً يمكن القول إن المرونة في المعايير المحاسبية تسهل للإدارة استعمال اجتهادها الشخصي في معالجة الاحداث المالية بما يمكنها من اختيار الطريقة التي تتلاءم مع دوافعها المؤسسية أو الشخصية، وحيث إن المعلومات

المقدمة في القوائم المالية تعد وسيلة للاتصال والتواصل بين الوحدة الاقتصادية والأطراف الخارجية والتي يعتمد عليها بشكل كبير في عملية اتخاذ القرارات، فأى قوائم مالية احتيالية تؤدي إلى انعدام الشفافية وملاءمة ومصداقية المعلومات المحاسبية.

ثانياً: نماذج قياس إدارة الأرباح

تعد عملية الكشف عن إدارة الأرباح من الأمور المهمة لذا كان هنالك العديد من الباحثين الذين حاولوا وضع نماذج رياضية لقياس إدارة الأرباح ومن أهم هذه النماذج وأشهرها ما يأتي:

Healy 1985

De Angelo 1986

Jones 1991

Industry Model 1991

1994 Cross – Sectional Model

Modified Jones Model 1995

Miller 2007

أنموذج Miller

انتقد Miller عام 2007 الفرضيات التي تقوم عليها نماذج حساب الاستحقاق الإجمالي وتقسيمه إلى استحقاق إجباري واستحقاق اختياري ، وأن هذه الافتراضات تؤدي إلى أخطاء في الحساب قد يكون لها تأثير بالغ على النتائج ، حيث من صعوب التفرقة بين ما هو استحقاق اختياري وما هو استحقاق إجباري الأمر الذي دفع ميلر إلى تقديم نموذج آخر يقوم على أساس الاستحقاق قصير الأجل أو ما أصبح يعرف باستحقاق رأس مال العامل على هذا الأساس طور ميلر تلك النماذج ، بالتركيز على علاقة التغير في رأس المال العامل بوصفه عنصراً خاضعاً لتلاعب الإدارة ، وصافي التدفق الأندشطة التشغيلية بوصفه المقياس البديل للأداء الذي لا يتأثر بالاستحقاق ، فهو أقل عرضة لإدارة الأرباح من صافي الدخل المعد وفقاً لأساس الاستحقاق ، وقد سميت هذه العلاقة (نسبة ميلر Miller Ratio) ، و صافي التدفق النقدي من الأندشطة التشغيلية وصفه بكونه عنصر غير معرض للتلاعب، فالشركة التي لا تمارس إدارة الأرباح فستتصف تلك العلاقة بالثبات ، ويمكن استخدام هذه النسبة للكشف عن التلاعب بالأرباح ، ففي حالة عدم وجود تلاعب تكون قيمتها صفراً أما إذا لا تساوي قيمتها الصفر فإن ذلك يكون مؤشراً على وجود تلاعب في رقم الأرباح ، مما يعني أنه كلما ابتعدت نسبة Miller عن الصفر (سواءً سالباً أم موجباً) فإن ذلك يكون مؤشراً على احتمال وجود تلاعب في أرقام الأرباح المعدة وفقاً لأساس الاستحقاق، ويمكن حساب المعادلة وفقاً لما يلي (Miller)،

(2009:140) :

$$EM = (\Delta NWC/CFO)_{t-1} - (\Delta NWC/CFO)_t$$

(Miller)، (2009:140)

حيث إن:

EM تمثل إدارة الأرباح

ΔNWC تمثل التغير في رأس المال العامل

CFO تمثل صافي التدفق النقدي للأنشطة التشغيلية

t تمثل السنة الحالية و t- 1 تمثل السنة السابقة.

وأكد (Miller) انه من السهل على إدارة الشركة ممارسة إدارة الأرباح باستخدام الاستحقاق قصير الأمد من خلال اختيار السياسات المحاسبية التي تكون لها التأثير المطلوب في المدى القصير على الحسابات المتداولة لقائمة المركز المالي ، على سبيل المثال السياسات التي تؤثر على أرصدة المدينين والدائنين أو التي تترتب عليها مستويات المخزون السلعي ، والسياسات التي تؤثر على الاستحقاق طويل الأمد ، مثل السياسات المتعلقة بالاندثارات والضرائب المؤجلة والالتزامات المحتملة، وعليه يرى Miller أنه بالإمكان معرفة مدى استخدام الإدارة لاستحقاق للممارسة إدارة الأرباح من خلال التغيير في عناصر رأس المال العامل .

المحور الثالث - الجانب العملي

أولاً : نبذة تعريفية عن عينة البحث

جدول (1) الشركات المساهمة عينة البحث

اسم الشركة	تاريخ التأسيس	رأس المال التأسيسي	رأس المال المدرج
الأهلية للإنتاج الزراعي	1994	110000000	575000000
العراقية لإنتاج وتسويق اللحوم والمحا صيل الحقلية	1987	40000000	5000000000
العراقية لإنتاج وتسويق المنتجات الزراعية	1984	10000000	360000000
العراقية لإنتاج البذور	1989	50000000	7500000000
الحديثة للإنتاج الحيواني والزراعي	1991	10000000	4101300000
الشرق الأوسط لإنتاج وتسويق الأسماك	1994	236000000	300000000

الجدول من إعداد الباحثات بالاعتماد على دليل الشركات لعام 2018 الصادر عن سوق العراق للأوراق المالية

ثانياً : نتائج قياس إدارة الأرباح

تم استخدام نموذج ميلر Miller لقياس ممارسة إدارة الأرباح

الخطوة الأولى : حساب رأس المال العامل من خلال المعادلة

$$NWC = CA - CL$$

حيث إن:

NWC رأس المال العامل

CA الأصول (الموجودات) المتداولة

CL الخصوم (الالتزامات) المتداولة أو قصيرة الأمد

الخطوة الثانية : حساب التغيير في رأس المال العامل

$$\Delta NWC = NWC t - NWC t-1$$

حيث إن :

ΔNWC التغيير في رأس المال العامل

$NWC t$ رأس المال العامل للسنة الحالية

$NWC t-1$ رأس المال للسنة السابقة

جدول (2) حساب التغيير في رأس المال العامل

الشركة	السنة	CA	CL	NWC	ΔNWC
الأهلية للإنتاج الزراعي	2015	133525745	34584654	98941091	
	2016	136667187	39110778	97556409	-1384682
	2017	151605000	51547000	100058000	2501591
العراقية لإنتاج وتسويق اللحوم والمحاصيل الحقلية	2015	6707632830	2746445693	3961187137	
	2016	6893921340	2785575021	4108346319	147159182
	2017	7079373730	3262147228	3817226502	-291119817
العراقية لإنتاج وتسويق المنتجات الزراعية	2015	12560123478	396982851	12163140627	
	2016	1026511105	2836690100	-1810178995	-13973319622
	2017	1064892294	261118875	803773419	2613952414
العراقية لإنتاج البذور	2015	1.23624E+11	1.13713E+11	9910160318	
	2016	1.25983E+11	1.11059E+11	14924281185	5014120867
	2017	1.33883E+11	1.19065E+11	14818659215	-105621970
الحديثة للإنتاج الزراعي	2015	3575611203	2097515870	1478095333	
	2016	3598961760	1895781818	1703179942	225084609
	2017	3678880259	2059101083	1619779176	-83400766
الشرق الأوسط وتسويق الأسماك	2015	1169956032	454602746	715353286	
	2016	1222114063	339861957	882252106	166898820
	2017	1321853652	438843608	883010044	757938

الجدول من إعداد الباحثات بالاعتماد على التقرير المالي المنشورة للشركات عينة البحث وباستخدام برنامج الأكسل يلاحظ من الجدول السابق ان الشركة الأهلية للإنتاج الزراعي استطاعت أن تمول مطلوباتها المتداولة من خلال موجوداتها المتداولة على مدى جميع سنوات البحث حيث كان رأس المال لهذه السنوات موجب، لذا تعد الشركة في وضع مالي امن، على الرغم من أن التغيير في رأس المال العامل كان في 2016 سالب (-1384682) ولكنه أصبح موجب (2501591) في عام 2017 ، وهذا يدل إلى أن الشركة تتجه نحو هامش أمان مالي.

أما شركة العراقية لإنتاج وتسويق اللحوم والمحاصيل الحقلية وشركة العراقية لإنتاج البذور وشركة الحديثة للإنتاج الحيواني والزراعي فقد تمكنت من تغطية التزاماتها قصيرة الأجل من خلال موجوداتها المتداولة، على الرغم من اند فاض رأس مالها العام لسنة 2017 حيث بلغ على التوالي (3817226502 ، 14818659215 ، 1619779176).

وشركة العراقية لإنتاج وتسويق المنتجات الزراعية كانت في وضع مالي غير آمن خلال عام 2016 حيث كان رأس مالها العام قيمة سالبة (-1810178995) ، أما التغيير في رأس المال العامل كان في 2016 ، سالب (-13973319622) ولكنه أصبح موجب (2613952414) في عام 2017 ، وهذا يدل إلى أن الشركة تتجه نحو هامش أمان مالي.

أما شركة الشرق الأوسط لإنتاج وتسويق الأسمك فكانت في وضع مالي جيد على مدة سنوات البحث وكان التغيير في رأس المال العامل موجب حيث كان في عام 2016 (166898820) وفي عام 2017 (757938).

الخطوة الثالثة : احتساب مؤشر EM

جدول (3) احتساب مؤشر ميلر للشركات الزراعية العراقية عينة البحث

الشركة	السنة	ΔNWC	CFO	$\Delta Nwc/CFO$	EM
الأهلية للإنتاج الزراعي	2015				
	2016	-1384682	48325585	-0.028653187	
	2017	2501591	22546000	0.110954981	0.139608167
العراقية لإنتاج وتسويق اللحوم والمحاصيل الحقلية	2015				
	2016	147159182	-99001618	-1.48643209	
	2017	-291119817	427866492	-0.680398728	0.806033362
العراقية لإنتاج وتسويق المنتجات الزراعية	2015				
	2016	-13973319622	53724937	-260.0900141	
	2017	2613952414	196884382	13.27658592	273.3666
العراقية لإنتاج البذور	2015				
	2016	5014120867	2853101211	1.75742832	
	2017	-105621970	4226892660	-0.024988089	-1.782416409
الحديثة لإنتاج الحديواني والزراعي	2015				
	2016	225084609	104733349	2.149120707	
	2017	-83400766	21556131	-3.869004415	-6.018125121
الشرق الأوسط لإنتاج وتسويق الأسمك	2015				
	2016	166898820	240231260	0.694742308	
	2017	757938	-303417854	-0.002498001	-0.697240309

الجدول من إعداد الباحثات بالاعتماد على التقرير المالية المنشورة للشركات وباستخدام برنامج الأكل

يتبين من الجدول اعلاه ان جميع الشركات عينة البحث كانت ذات صافي تدفقات تشغيلية موجبة وهذا يشير إلى أن التدفقات النقدية الداخلية أكبر من التدفقات الخارجية او بعبارة أخرى نقول تدفقات الداخلية غطت التدفقات الخارجية ، اما شركة العراقية لإنتاج وتسويق اللحوم والمحاصيل الحقلية وشركة الشرق الأوسط لإنتاج وتسويق الأسماك فقد حققت في احدى سنوات البحث صافي تدفقات تشغيلية سالبة حيث كانت التدفقات النقدية الداخلية أقل من التدفقات النقدية الخارجية أي أن التدفقات الداخلية لم تغط التدفقات الخارجية.

ومن خلال مؤشر ميلر لقياس إدارة الأرباح EM نلاحظ من الجدول في أعلاه أن جميع الشركات عينة البحث تمارس إدارة الأرباح ولكن بدرجات مختلفة وبتجاهات مختلفة، فكانت الشركات (العراقية لإنتاج وتسويق اللحوم والمحاصيل الحقلية ، العراقية لإنتاج وتسويق المنتجات الزراعية ، العراقية لإنتاج البذور) ذات قيم موجبة لمؤشر EM مما يدل على أنها كانت تدير أرباحها نحو التعظيم المتعمد للأرباح ، أما الشركات (العراقية لإنتاج البذور ، الحديثة للإنتاج الحيواني والزراعي ، الشرق الأوسط لإنتاج وتسويق الأسماك) ذات قيم سالبة لمؤشر EM مما يدل على أنها كانت تدير أرباحها نحو التخفيض المتعمد للأرباح.

المحور الرابع

أولاً: الاستنتاجات

1. المعلومات المقدمة في القوائم المالية تعد وسيلة للاتصال والتواصل بين الوحدة الاقتصادية والأطراف الخارجية والتي يعتمد عليها بشكل كبير في عملية اتخاذ القرارات .
2. القوائم المالية الاحتياطية تؤدي إلى انعدام الشفافية وملائمة ومصداقية المعلومات المحاسبية.
3. إدارة الأرباح هي طريقة تستخدمها إدارة الشركة للتلاعب ببياناتها المالية، لإخفاء سوء استخدام موارد الشركات.
4. المرونة في المعايير المحاسبية تسهل للإدارة استعمال اجتهادها الشخصي في معالجة الأحداث المالية بما يمكنها من اختيار الطريقة التي تتلاءم مع دوافعها المؤسسية أو الشخصية.
5. تستخدم الشركات إدارة الأرباح لإظهار أرباح ثابتة ، وتسوية الاختلافات في الأرباح ، ورفع سعر السهم.
6. تحدث إدارة الأرباح عندما تتخذ إدارة الشركة قرارات لتلبية التوقعات فقط أو عندما يغيرون السياسات المحاسبية لإظهار زيادة في أرباحها الفصلية أو السنوية.
7. إن جميع الشركات الزراعية العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية تمارس إدارة الأرباح ولكن بدرجات مختلفة وبتجاهات مختلفة .
8. نصف الشركات عينة البحث تدير أرباحها من خلال تعظيم الأرباح المتعمدة ، أما النصف الآخر فتدير أرباحها من خلال تدنية الأرباح المتعمد.

ثانياً: التوصيات

1. إصدار هيئة الأوراق المالية القوانين التي تُحد من ممارسات إدارة الأرباح .
2. المام مكاتب التدقيق بطرق الكشف عن ممارسات إدارة الأرباح ولا سيما استخدام مؤشر ملير.

3. ترسيخ أخلاقيات المهنة لدى الطلبة والتي تمنعهم من ممارسة التلاعب والتضليل بالمعلومات المحاسبية عند ممارستهم المهنة.
4. إصدار التشريعات التي تمنع وتعاقب إدارات الشركات من التلاعب ببياناتها المالية، للحفاظ على استدامة ونمو الشركات العراقية ولاسيما شركات القطاع الزراعي بالشكل الصحيح.
5. تقديم الدعم الحكومي لإصلاح الوضع الاقتصادي وتسهيل عمل الشركات الزراعية بما يسهم في استمراريتها وتوسعها.

المصادر

1. اللوزي ، خالد محمد (2013) اثر ممارسة إدارة الأرباح على أسعار الأسهم (دراسة اختبارية على الشركات الصناعية المساهمة المدرجة في بورصة عمان) ، رسالة ماجستير في المحاسبة مقدمة إلى جامعة الشرق الأوسط ، كلية الاعمال.
2. الداعور، جبر ابراهيم و عابد، محمد نواف (2009) اثر السياسات المحاسبية لإدارة المكاسب على أسعار أسهم الوحدات الاقتصادية المتداولة ، في سوق فلسطين للأوراق المالية (دراسة تطبيقية) مجلة الجامعة الاسلامية (سلسلة الدراسات الانسانية) المجلد السابع عشر ، العدد الأول ، ص 809 – 845 .
3. جبار ، ناظم شعلان (2016) دوافع ووسائل تبني الإدارة لممارسات إدارة الأرباح المحاسبية وسبل الحد منها (دراسة تطبيقية لعينة من الشركات العراقية) ، مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية ، المجلد السادس ، العدد الأول ص 7- 30.
4. حماد طارق عبد العال (2004) حوكمة الشركات (المفاهيم – المبادئ – التجارب) تطبيقات الحوكمة في المصارف ، الدار الجامعة ، الإسكندرية، ص 55 – 60 .
5. عبد الحميد، ممدوح (1999) أثر السياسات المحاسبية لإدارة الأرباح على أسعار الأسهم بالتطبيق على الأسهم المتداولة في سوق الأوراق المصرية مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة جامعة عين شمس العدد 2 ، ص 405-464.
6. مطر، محمد، الحلبي، ليندا حسن، دور مدقق الحسابات الخارجي في الحد من آثار المحاسبة الإبداعية على موثوقية البيانات المالية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة الأردنية، ٢٠٠٩
- 7، نور الله ، عبد الناصر ابراهيم و العواوودة، حنان (2016) إدارة الأرباح وأثرها على جودة الأرباح المحاسبية : دراسة اختبارية على الشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة، عمادة البحث العلمي في جامعة الزرقاء ، الأردن .
8. هيئة الأوراق المالية ، التقرير السنوي عن حركة التداول في سوق العراق للأوراق المالية لعام 2018 ، دائرة البحوث والدراسات.
9. Al-azzawi1 ، Nada Salman ، Al-anbagi، Ahmed Taher، Al-Shammari Suaad Adnan N.oaman (2019) “The possibility of using (Model M–Score Beneish) to predict the earnings management by the lagging banks and placing them under trusteeship in the Iraqi environment. Applied study in a sample of Iraqi banks” Opcion، Año 35، N° Especial 24 (2019):1099–1021

10. Chou, D., Gombola, M., & Liu, F. (2006). Earnings management and stock performance of reverse leveraged buyouts. *Journal of Financial and Quantitative Analysis*, 41(2), 407–438.
11. Crumbley, Cr. FA, D., Heitger, L., Smith CPA, L. E., & Stevenson, G. (2003). In Anonymous, *Forensic and Investigative Accounting*. Chicago: CCH Incorporated.
12. Davidson, R., Stickney C. and Weil R. 1987. *The Language of Business*, Seventh edition.
13. Horngren, C. T., Harrison, Jr., W. T., & Bamber, L. S. (2002). *Accounting* (5th ed.). Upper Saddle River, NJ: Prentice–Hall.
14. Michael, D. Akers, D. Jodi, B. (2007), *Earnings Management and its Implication*, The CPA Journal Available at: <http://www.nysscpa.org/cpajournal/2007/807/essentials/p64.htm>
15. Miller, James E “The Miller Ratio (MR): A Tool For Practitioners And Regulators To Detect For The Possibility Of Earnings Management (EM)” *The Journal of Applied Business Research* – January/February 2009 Volume 25, Number 1
16. Spiceland, J. D., Sepe, J. F., Tomassini, L. A. (2004). *Intermediate Accounting* (3rd ed.). New York: McGraw–Hill Higher Education.
17. Visvanathan, G. (2006). An empirical investigation of 'closeness to cash' as a determinant of earnings response coefficients. *Accounting and Business Research*, 36(2), 109–120.
18. Wallace, E. D. 1991. *Auditing*, Pwskent publishing Company, Boston: 934.
19. Zalloum, N., Abu Zerr, A., and Al–Farah, A., (2013), Degree of Dis–closure and Conservation in the Annual Financial Statements in Service and Industrial Public Shareholding Companies Listed in Amman Stock Exchange, *European Journal of Business and Management* – *ment*. Volume 5, No.25, P.27–39.
– <http://www.aspu.edu.sy/laravel-filemanager>